حوادث عبادان وتطوراتها عام ١٩٥١ مخطوطة تنشر لأول مرة

م.د. حيدر علي خلف العكيلي
مديرية تربية ذي قار
d.haiderali2020@gmail.com

الملخص
مثّلت عملية تأميم شركة النفط الأنكلو – إيرانية في عام ١٩٥١ بداية مرحلة جديدة في سياسة إيران الخارجية التي انتهت بسقوط حكومة الدكتور مصدّق في عام ١٩٥٣، وليس هناك من قرار آخر في تأريخ السياسة الخارجية الإيرانية قبل عام ١٩٥١ يضاهي قرار تأميم النفط هذا من حيث المضاعفات بعيدة المدى التي افرزها على الصعيدين المحلي والدولي، وقد سبق لإيران أن أقدمت على اتخاذ قرارات عديدة في مجال السياسة الخارجية، قرارات كبيرة من حيث الأهمية، إلا أنها لا يمكن أن تقارن بأي حال من الأحوال مع قرار التأميم من حيث النتائج والتداعيات.
الكلمات المفتاحية: تاريخ إيران – التطورات الداخلية - النفط

Abadan incidents and developments in 1951
A manuscript is being published for the first time

Lect. Dr. Haider Ali Khalaf Al-Okaili

Abstract
The process of nationalization of the Anglo-Iranian Oil Company in 1951 marked the beginning of a new stage in Iran's foreign policy that ended with the downfall of the government of Dr. Mossadegh in 1953, and there is no other decision in the history of Iranian foreign policy before 1951 that matches the decision to nationalize this oil in terms of far-reaching complications. The extent that it has produced at the local and international levels, and Iran has already taken many decisions in the field of foreign policy, decisions of great importance, but it can not be compared in any way with the decision of nationalization in terms of results and repercussions.

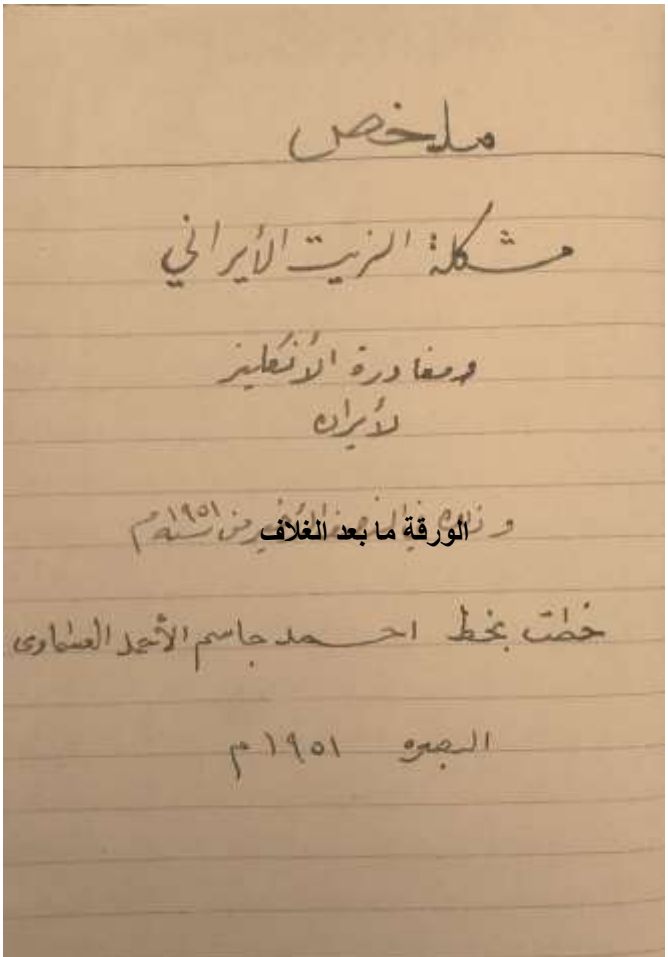
ملخص
مشكلة الزيت الإيراني
ومصادرة الإنكليز
لإيران
خطت بخط احمد جاسم الأحمد العطاري
البصرة ١٩٥١م

الورقة ما بعد الغلاف

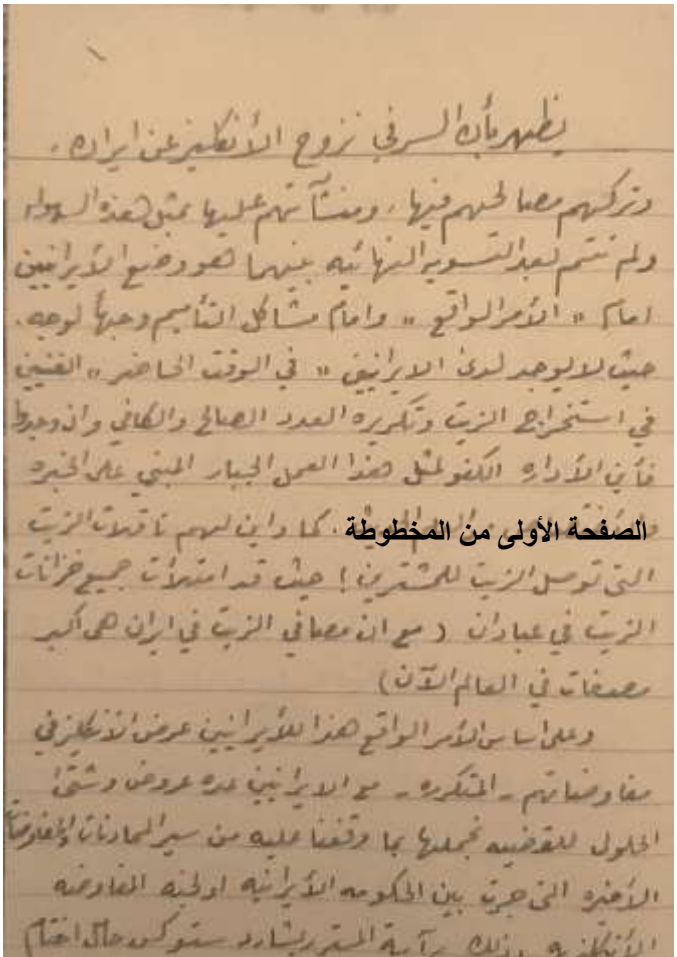
يظهر بأن السر في نزوح الإنكليز عن إيران،
وتركهم مصالحهم فيها، ومضاعفاتهم عليها بعد هذه السنوات
ولم تتم بعد التسوية النهائية بينهما هو وضع الإيرانيين
أمام « الأمر الواقع » وأمام مشاكل التأميم وجهاً لوجه،
حيث لا يوجد لدى الإيرانيين « في الوقت الحاضر » الفنيين
في استخراج الزيت وتكريره العدد الصالح والكافي وإذا وجد
فإن الأداء الكفوء لمثل هذا العمل الجبار المبني على الخبرة
الصفحة الأولى من المخطوطة
التي توصل الزيت للمشترين! حيث قد استولت جميع خزانات
الزيت في عبادان (مع ان مصافي الزيت في ايران هي اكبر
مصفاة في العالم الآن)
وعلى اساس الأمر الواقع هذا الإيرانيين عرض الإنكليز في
مفاوضاتهم - المتكررة - مع الإيرانيين عدة عروض وشتى
الحلول للقضية مجتمعة بما وقفنا عليه من سير المحادثات والمفاوضات
الأخيرة التي جرت بين الحكومة الإيرانية والوفد المفاوض
الإنكليزي وذلك برئاسة المستر بيلارد ستوكس حاكم اقليم

حوادث عبادان وتطوراتها عام ١٩٥١ مخطوطة تنشر لأول مرة
م.د. حيدر علي خلف العكيلي

المقدمة

المخطوطة تُعد ثروة فكرية وثقافية نفيسة، في تدوين التاريخ والاحتجاج بمضمونها، والعناية بها هو السبيل الوحيد للحفاظ على سفر التاريخ عبر الحقب المنصرمة، لذلك جاء الاهتمام بها من أجل إضافة إضاءات جديدة على زوايا كانت غير معروفة للآخرين.

ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذه المخطوطة التي احتوت في نصوصها معلومات مهمة لم يتطرق إليها الباحثون– بحسب اطلاعنا المتواضع- في كتاباتهم بهذا الخصوص، ولا توجد صعوبة في التعليق على ذلك، لعدم اطلاعهم عليها، وقد شاءت الصدف أن حصلنا على نسختها من الدكتور عكاب يوسف الركابي الذي تفضل علينا بإهدائنا تلك النسخة، ونأمل في تحقيقنا هذا أن نكون قد أسدينا خدمة لدارسي تاريخ إيران، وتنال الرضا والقبول من لدن المختصين بهذا المجال وتكون إضافة علمية جديدة لمكتباتنا العربية.

لقد حاولنا بَذْل الجهود لقراءة دقيقة مستوفية لنص المخطوطة لغرض استيفاء معلوماتها والشروط المطلوبة في تحقيق عنوانها، واسم مؤلفها أو من قام بنسخها، ونسبته إليها بما يؤدي إلى إخراج نصٍّ سليم ومتكامل أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها مؤلف المخطوطة من خلال تَقَصِّي نسخة المخطوط ومعلوماته وتوخِّي الأمانة العلمية في العناية باختلاف الروايات التي تناولت تلك الأحداث، وإثبات ما صح منها، والاهتمام بذكر التعليقات الموجزة، وضبط الأعلام، وتفسير الألفاظ الغامضة، وتنظيم مادة النص وتشكيله، التي تُعد من مكملات التحقيق للمخطوطات.

اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في دراسة هذه المخطوطة، مع ذكر بعض النصوص على حالها والتعليق عليها توخياً للأمانة العلمية في الحفاظ على مضمون المخطوطة، كما أردفناها ببعض المعلومات التي جاءت في هوامش مستقلة لتوضح ما غاب عن المؤلف من أسماء وحوادث في محاولة لنسلط الضوء على بعض المفردات التي تناولتها المخطوطة، لتكون واضحة المعالم لدى القارئ الكريم، وتترابط لديه المعلومات التي سنذكرها لاحقاً، ومن الجدير بالذكر أن صاحب المخطوطة وعلى ما يبدو أنه دوّن فيها ما لمسه عن قرب وهذا يدل بلا شك على أنه كان من أصحاب القرار أو من ضمن المشتغلين في مجال النفط في منطقة عبادان.

مدخل معرفي

منذ الاعوام الأولى من القرن العشرين احتكرت شركة بريطانية تابعة للحكومة البريطانية إنتاج النفط الإيراني وبيعه، وقد لعبت الثروة التي تدفقت من الأراضي الإيرانية دوراً حيويّاً في الإبقاء على بريطانيا القوة العظمى في العالم، وعاش معظم الشعب الإيراني في فقر مدقع ورزحوا تحت وطأة الظلم، واستمر الوضع هكذا حتى عام ١٩٥١ عندما لجئوا إلى الدكتور مصدق الذي جسد غضبهم من شركة النفط الأنكلو – إيرانية، وأخذ على عاتقه أن يطرد تلك الشركة من إيران ويستعيد احتياطي البلاد الهائل من النفط ويحرر إيران من الخضوع للسلطة الأجنبية[i].

وقد نفذ الدكتور مصدق وعده بحماس منقطع النظير، فوسط هتاف الجماهير أمم شركة النفط الأنكلو – إيرانية[ii]، وهي أعلى الشركات البريطانية ربحاً في العالم، وخلال فترة قصيرة استولى الإيرانيون على معامل التكرير الضخمة التابعة للشركة في عبادان التي تقع على الخليج العربي[iii].

وهكذا أخذت إيران حمى الوطنية، وأصبح الدكتور مصدق بطلاً قومياً، وأغضب ذلك البريطانيين الذي اتهموا الدكتور مصدق بالاستيلاء على ممتلكاتهم، فطلبوا أولاً بمحاكمته في محكمة العدل الدولية ومعاقبته بواسطة الأمم المتحدة، ثُمَّ أرسلوا سفناً حربية إلى الخليج العربي، وأخيراً فرضوا حظراً تجارياً على إيران، مما أدى إلى تحطيم الاقتصاد الإيراني، وعلى الرغم من تلك الحملة فالعديد من الإيرانيين كانوا في قمة الابتهاج بالجرأة التي تمتع بها الدكتور مصدق، مثلما كان يشعر القادة المناهضون للاستعمار في قارتي آسيا وافريقيا[iv].

ولم يتأثر الدكتور مصدق مطلقاً بالحملة البريطانية ضده، حيث كتبت إحدى الصحف الأوربية أن الدكتور مصدق "يفضل أن يحترق بنار النفط الإيراني عن أن يتنازل للبريطانيين"، ولفترة ظل البريطانيون يفكرون في إرسال قوات عسكرية لاستعادة حقول النفط ومعامل التكرير، ولكنهم تخلوا عن تلك الفكرة عندما رفض الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman دعمها، ولم يتبقَّ سوى خيارين: ترك الدكتور مصدق في السلطة أو تنظيم انقلاب لخلعه، ولم يواجه رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل وهو ربيب الإمبريالية[v]، أي مشكلة في تفضيل خيار الانقلاب[vi].

بدأ العملاء البريطانيون في التآمر للإطاحة بالدكتور مصدق بعد تأميمه للنفط الإيراني بفترة وجيزة، وكانوا شديدي الحماس والعنف بشكل أضر بهم، وعندما علم رئيس الوزراء الإيراني بتآمرهم أغلق السفارة البريطانية في تشرين الأول ١٩٥٢، وأضطر جميع الدبلوماسيين البريطانيين في إيران، بما فيهم العملاء السريون الذين كانوا يعملون تحت غطاء دبلوماسي، إلى الرحيل، ولم يبقَ أحد كي ينظم الانقلاب[vii].

وفي تلك الاثناء طلب البريطانيون المساعدة من الرئيس الأمريكي ترومان، ولكنه كان في اعماقه متعاطفاً مع الحركات القومية من أمثال الحركة التي قادها الدكتور مصدق، ويحتقر الإمبريالية من الطراز القديم مجسدة في مديري الشركة البريطانية الإيرانية، وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المخابرات المركزية الأمريكية لم تطح أبداً بأي حكومة من قبل، ولم يرغب ترومان في أن تكون له السابقة في ذلك[viii].

لكن الموقف الأمريكي حيال الانقلاب في إيران تغير تماماً بعد انتخاب دوايت أيزنهاور رئيساً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٥٢، ففي غضون بضعة أيام من الانتخابات قدَّمَ كريستوفر مونتاجيو وودهاوس، احد كبار عملاء المخابرات البريطانية إلى واشنطن كي يلتقي بكبار مسؤولي المخابرات المركزية الأمريكية، وقرّر وودهاوس بذكاء ألا يلجأ إلى الحجة البريطانية التقليدية، وهي أن الدكتور مصدق يجب أن يرحل لأنه أمم الممتلكات البريطانية، فباعتقاده أن تلك

الحجة لم تكن تلقى قبولاً في واشنطن، وكان وودهاوس يعلم جيداً ما الذي يثير حماسهم، فاستخدم الحيلة في اقناع الأمريكيون بمسألة الانقلاب على حكومة الدكتور مصدق في إيران خشية من أن تقع الأخيرة في احضان الشيوعية[ix].

وعلى ما يبدو أن خدعة وودهاوس قد انطلت على الأمريكيين، فضلاً عن إنها وجدت الاذن الصاغية لدى كل من فوستر داليس، وزير الخارجية لاحقاً، وشقيقه ألان داليس، مدير المخابرات المركزية الأمريكية فيما بعد، اللذين كانا من أشرس سياسيي الحرب الباردة، وكانا ينظران لكل صراع محلي من منظور الصراع الأكبر بين الشرق والغرب، ومن وجهة نظرهما، فإنَّ أي دولة لا ترتبط بتحالف صريح مع الولايات المتحدة الأمريكية تُعد عدوّاً محتملاً، وقد اعتبروا إيران تحديداً عدوّاً خطراً على سياستهم في منطقة الشرق الأوسط.

وفور تولي الرئيس أيزنهاور الحكم في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣، أبلغ الأخوان داليس نظيريهما البريطانيين باستعدادهما للتحرك للإطاحة بحكومة الدكتور مصدق، واطلقا على ذلك الإنقلاب الاسم الكودي عملية أياكس أو "أجاكس"، واختارت الإدارة الأمريكية لتلك المهمة أحد مسؤولي المخابرات المركزية الأمريكية يدعى كيرمت روزفلت، حفيد الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت الذي نفذ العملية بنجاح بتاريخ ١٥ أب ١٩٥٣ ليضع النهاية الحتمية للحكومة القومية المعتدلة الديمقراطية التي كان يرأسها الدكتور مصدق في إيران، وهكذا فقد الإيرانيون إحدى أهم الفرص التاريخية لتحقيق الديمقراطية آنذاك[x].

إنَّ المخطوطة التي بين أيدينا تركزت أحداثها حول أبرز التطورات التي شهدتها المفاوضات البريطانية - الإيرانية لمدة نصف عام تقريباً منذ بداية اندلاعها وحتى مغادرة البريطانيين للبلاد واغلاق السفارة البريطانية في طهران فيما بعد، وتكمن أهميتها أيضاً (وهذا سبب نشرها) إنها كُتِبت في أيام الأحداث وأثناء تطور حوادثها وليس بعد الانتهاء منها بسنين قصرت أم طالت. فهي تعبر بصدق عن أحداث الساعة التي قامت وتطورت بها مسيرة أزمة النفط في إيران، لذا فهي تُعد أقدم وثيقة تاريخية عن تلك القضية. ولبيان أهم ما جاء فيها نتطرق إلى استعراضها بشيء من التحليل والنقد للاستفادة من هذه الثروة العلمية عن طريق دراستها وتحقيقها ونشرها لترى النور وتصبح في متناول أيدي الجميع.

وصف المخطوطة وتدقيق محتوياتها

إنَّ الغرض من هذا العنوان هو تدقيق وتمحيص كل ما ورد في تلك المخطوطة الموسومة "حوادث عبادان وتطورها ١٩٥١" والتي استقينا منها عنوان دراستنا، كي نلقي الضوء على محتويات تلك المخطوطة، لنعطي للقارئ صورة واضحة عن جانب ظل منسياً مدة طويلة.

كُتِبت المخطوطة بخط واضح وجميل على الرغم من صغر حروفها، ويبدو أن صاحب المخطوطة قد استعان بأحد الخطاطين بكتابتها، وقد ذكر أسمه على الورقة الأولى من المخطوطة التي جاء فيها عنوان فرعي آخر، وهو "ملخص مشكلة الزيت الإيراني ومغادرة الانكليز لإيران وذلك في النصف الأخير من سنة ١٩٥١م" وكتب في وسط الورقة عبارة (خطت بخط أحمد جاسم الاحمد العسماوي – البصرة ١٩٥١م) مما يوحي إن كاتبها يختلف عن من قام بخطها.

والشيء الملفت للنظر وللأسف الشديد إن صاحب المخطوطة لم يدون أسمه على المخطوطة، مما يضعنا في الاعتقاد إنه ربما أن تلك المخطوطة هي جزء مكمل لمخطوطة أُخرى لم نحصل عليها وقد كتب المؤلف اسمه على ذلك الجزء ولم يرغب في تكرار اسمه مرة ثانية على الاجزاء الأخرى وأكتفى بذكر اسم من قام بخطها، أو أنه لم يذكر اسمه لأغراض شخصية تتعلق بكونه احد الاشخاص المساهمين إلى درجة ما في عملية التأميم، ولعل ما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد هو ما كتبه في الفقرة الأخيرة من الصفحة الأولى للمخطوطة عبارة "شتى الحلول للقضية نجملها بما وقفنا عليه من سير المحادثات" وهذا يوحي بأن صاحب المخطوطة كان من ضمن المشاركين وقريب جداً من مصدر الأحداث، وربما اشترك في بعض جوانب المفاوضات، لذا وجد من الافضل عدم ذكر اسمه عليه لا سيما ما آلت إليه الأمور في إيران فيما بعد، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية المخطوطة لذا ارتأينا دراستها وتحقيقها ومقارنتها بما يتوفر من المصادر والوثائق التاريخية التي تتعلق بالأمر.

تقع المخطوطة بـ ٢٤ صفحة في سجل صغير القياسات (دفتر) يبلغ ارتفاعه ١٦،٥ سم، وعرضه ١٠ سم، وفي كل صفحة ١٦ مسطرة، ويتألف السطر الواحد من ٨ – ١٢ كلمة، وقد كتب بقلم الحبر أسود اللون وبخط صغير، ولكن رغم ذلك حافظت أوراق المخطوطة على سلامتها من العيوب.

ومما يلاحظ على المخطوطة، افتقارها إلى العناوين الجانبية، فإننا إذا استثنينا عنوان الغلاف، والورقة التي تليه، تكاد تفتقد جميع صفحاتها الأخرى لأي عنوان آخر، بل جاءت معلوماتها سرداً متواصلاً للأحداث، كما غنها وثقت لسير المفاوضات الإيرانية – البريطانية ودور الوساطة الأمريكية طوال النصف الثاني من عام ١٩٥١ والذي دشن فيما بعد بمغادرة الموظفين البريطانيين واغلاق السفارة البريطانية في طهران.

لم تكن المخطوطة مشكّلة، لكنها أهتمت إلى حدٍ ما، بوضع الفوارز والنقاط وعلامات الاستفهام والتعجب، كذلك تميزت بقلة الأخطاء النحوية والإملائية، ويبدو أن صاحبها كتبها في البداية على شكل مسودات ثُمَّ قام بتبيضها وإعادة خطها من قبل أحد الأشخاص الأخرين، ومن اللافت للنظر إن صاحب المخطوطة لم يعزز مخطوطته بالمصادر التوثيقية للأحداث، ولعله اكتفى بما لمسه وشاهده وسمعه من أحداث خلال تلك المرحلة.

وبخصوص تاريخ المخطوطة، فقد كتب على غلافها عام ١٩٥١ مجردة من اليوم والشهر - كما ذكرنا سابقاً- كما وضع صاحب المخطوطة في الورقة الثانية جدولاً لبعض الشخصيات الإيرانية والأمريكية والبريطانية التي رافقت واشتركت في المفاوضات بين الجانبين.

ابتدأت صفحتها الأولى بالعبارة "يظهر بأن السر في نزوح الإنكليز عن إيران وتركهم مصالحهم فيها، ومنشأتهم عليها بمثل هذه السهولة ولم تتم بعد التسوية النهائية بينهما هو وضع الإيرانيين أمام "الأمر الواقع" وأمام مشاكل التأميم وجهاً لوجه..." أما الورقة الأخيرة من المخطوطة فتنتهي بالعبارة التالية "... ولا تزال القضية مؤجلة بمحكمة العدل في لاهاي حيث لم تبت حكمها فيها".

ومما يلفت النظر من سير الحوادث وتدوينها، إن صاحب المخطوطة كان شاهداً على الأحداث التي دونها في مخطوطته، وأن المعلومات التي انفردت فيها –المخطوطة- تكاد تكون من المعلومات التي لم يدونها البعض من المهتمين بهذا الجانب – بحسب علمنا- على الرغم من الكتابات القيمة والمهمة التي ظهرت في السنوات الأخيرة بهذا الشأن[xi]، ولعل هذا الأمر هو ما دفعنا لدراستها، إذ لم يتعرض لها أي من المؤرخين أو الباحثين من قبل، فبقيت تلك المعلومات طي الكتمان وسر من أسرار التاريخ لحقبة من الزمن إلى أن أوقعتها الصدفة تحت أيدينا، لذا ارتأينا اخراجها ودراستها لما فيها من الحقائق التاريخية القيمة التي غفلت عن بعض مصادرنا التاريخية، ولافتقار المخطوطة لبعض المصادر التوثيقية –كما أوردنا ذلك سابقاً- عمدنا إلى تحقيق مفرداتها وتأكيدها بالمصادر ذات الاختصاص، فضلاً عن وضع بعض المفردات بين قوسين [...] لينسجم ذلك مع المعنى العام وتوضيح بعض الكلمات التي كتبت بإخطاء نحوية لبيان صحتها. وخدمة للحقيقة والتاريخ فقد رغبنا بنشر هذه الدراسة مستقين مضامينها من تلك المخطوطة، وما يقع تحت أيدينا من مصادر مساعدة دارت من قريب أو بعيد حول ذات الموضوع.

مشكلة الزيت الإيراني ومغادرة الانكليز لإيران في النصف الأخير من سنة ١٩٥١م[xii]

يظهر بأن السر في نزوح الإنكليز عن إيران وتركهم مصالحهم فيها، ومنشأتهم عليها بمثل هذه السهولة ولم تتم بعد التسوية النهائية بينهما، هو وضع الإيرانيين أمام "الأمر الواقع" وأمام مشاكل التأميم وجهاً لوجه[xiii]، حيث لا يوجد لدى الإيرانيين "في الوقت الحاضر" الفنيين في استخراج الزيت وتكريره العدد الصالح والكافي، وأنْ وجدوا فأين الإدارة الكفو لمثل هذا العمل الجبار المبني على الخبرة والأختصاص، والعلم الحديث. كما وأين لهم ناقلات الزيت التي توصل الزيت للمشترين! حيث قد امتلأت جميع خزانات الزيت في عبادان (مع أن مصافي الزيت في إيران هما أكبر مصفات [مصفاة] في العالم الآن).

وعلى أساس الأمر الواقع هذا للإيرانيين، عرضَّ الإنكليز في مفاوضاتهم –المتكررة- مع الإيرانيين عدة عروض وشتى الحلول للقضية نجملها بما وقفنا عليه من سير المحادثات والمفاوضات الأخيرة التي جرت بين الحكومة الإيرانية ولجنة المفاوضة الإنكليزية، وذلك برآسة [برئاسة] المستر ريشارد [ريتشارد] ستوكس [Richard Stokes] [xiv] حال [حامل][xv] اختام الملك وبعض موظفي وزارة الخارجية والمالية والوفد والقوى المحركة البريطانية[xvi]، ووساطة امريكا بمندوبها المستر هاريمان[Harriman][xvii]، مستشار الرئيس ترومن الخاص[xviii].

لقد قدَّم المستر ستوكس أربع [أربعة] مقترحات بمثابة أساس للبحث والتفاوض[xix]، أجمل وجهة نظر "الشركة الأنكلو – إيرانية" وقربها من وجهة نظر الحكومة الإيرانية وما تصبوا إليه على أساس قانون التأميم لليوم ٢٠ آذار الماضي وهي[xx]:

١- اعتراف الوفد البريطاني الذي يمثل حكومة جلالته وشركة الزيت الأنكلو- إيرانية بمبدأ تأميم صناعة الزيت الإيراني على أساس المراسلات التي تبودلت أخيراً بين الحكومتين.
٢- ستنقطع شركة الزيت الأنكلو- إيرانية عن العمل في إيران وستنتقل جميع مقتنياتها إلى أيدي الحكومة الإيرانية بموجب اتفاقية للتعويض يتفق عليها فيما بعد.
٣- وجوب تدفق الزيت الإيراني مرة أخرى بأسرع ما يمكن.
٤- ضرورة قيام تعاون حقيقي مخلص بين الشعبين البريطاني والإيراني بالقدر الكافي وإيجاد أسواق لتصريفه.

إنَّ هذه المقترحات تتضمن أفضل عروض يمكن أن تحصل عليها إيران. وصرح المستر ستوكس بهذا الخصوص أنه ليس لديه أيُّ مقترحات جديدة إذا رفضت إيران مقترحاته الأخيرة، وقال أيضاً إن بريطانيا ستؤمن حاجاتها من البترول من بلاد أخرى حيث إنها اتفقت (١٩) شركة أمريكية للزيت تعمل في الخارج على التعويض عن خسارة الزيت الإيراني بزيادة إنتاج الزيت الخام والزيت المكرر في الأقطار الأخرى[xxi].

وقد اذيعت هذه المقترحات من قبل ناطق إيراني، بينما قد اتفق على سريتها وإبقاء الوثائق مكتومة ريثما تدرس هذه المقترحات وتمحص من قبل الحكومة الإيرانية والوفد المفاوض، الأمر الذي فسح المجال للصحف أن تفسرها كيفما تشاء وتهوى، ومما جعل الناس يؤلونها [يؤولونها] إلى غير ما يخطر ببال المستر ستوكس من تفسير وإيضاح، وزد على ذلك تأخر الرد الإيراني أو قُل رفضه للمقترحات البريطانية، الأمر الذي جعل الوسيط المستر هاريمان ييأس من نجاح المفاوضات، فسافر الأخير إلى لندن ليطلع الحكومة الإنكليزية على سير المحادثات، وليعلمها بإصرار الحكومة الإيرانية على رأيها بفرض مبدأ التأميم معناً وعملاً على أساس قانون اليوم الأول من أيار[xxii] الذي يجرد شركة الزيت الأنكلو- إيرانية من مقتنياتها ومن جميع حقوقها من مصافي ومنشآت في عبادان وآبار النفط.

كما وأنَّ أطماع الإيرانيين تعدت مدينة "النفط" "عبادان" فشملت أرواح الفنيين البريطانيين المدنيين العاملين بحقول وآبار ومنشآت النفط البعيدة عن عبادان والذين بدونهم لن تكون أي قيمة لتلك المنشآت والدوائر، بل ستبقى نهباً لأيادٍ غير فنيه عاطلة وبالأصح بلا استثمار وبلا فائدة.

كما لا يفوتنا بأنَّ إيران بلد من بلدان الشرق الأوسط، وأن بريطانيا ليس من مصلحتها قط أن تحدث في أي قطر من هذه المنطقة السوقية الهامة والتي تشكل مفترق طرق الاستقرار العالمي الحيوي لسلامتها وسلامة العالم أجمع – أي مشاكل ومصائب وخصام وضعف- فيعد تهديداً لها.

كما وأنه ليس من أهداف بريطانيا استغلال ضعف بلدان الشرق الأوسط فأن طموح هذه البلدان نحو التقدم يلاقي كل عطف فيها، هذا ومما يجدر ذكره أن لسوء الحظ أصبح السهل على هذه البلدان أن تجعل من بريطانيا بعبعاً لكي تبعد التذمر

العام، وتصرف أنظار الشعب عن الأخطار الداخلية المحدقة، فإذاً من الضروري أن يحل الاستقرار في الشرق الأوسط. فبريطانيا طبعاً هي المسؤولة عن ذلك الاستقرار وهي تشعر بهذه المسؤولية شعوراً ملموساً ومباشراً ولهذا الشعور والتبعة الملقات [الملقاة] على عاتق بريطانيا أقدمت على استتبابه في إيران[xxiii].

ومما يشغل بال بريطانيا على إيران ما يهددها من إنهيار اقتصادياتها من جراء خسرانها عوائد وقيم نفطها المفقود، وهل سترمي نفسها بأحضان الشيوعية؟ أو ستصبح هي دولة شيوعية – حيث ستفقد من جراء ذلك (٧) ملايين برميل من منتجات البترول، وهي إذا ما خسرتها تكون قد خسرت مستوى "متوسط" لا يستهان به من الحياة الاقتصادية يظهر صداه وأثره السيء في الأيام الآتية [القادمة].

وزيادة لما تقدم من الصعاب، فإنَّ تعريف الزيت في الاسواق يحتاج إلى مؤسسة منظمة يتكلف إنشاؤها اموالاً طائلة وفي الإمكان التعاون بين بريطانيا وإيران بإنشاء هيئتين، تكون الأولى منظمة للشراء خارج إيران فتشتري من شركة الزيت الوطنية[xxiv] لتوزيعه في جميع أنحاء العالم وسيكون شراء الزيت بموجب اتفاقية لمدة ٢٥ عاماً، إذ انه من الخير لإيران أن يكون لديها عقد لأطول مدة ممكنة فلو كانت مدة العقد قصيرة فإنَّ مصالح الزيت المختصة ستعمد إلى ترتيبات أُخرى للتموين من الزيت، وعندئذٍ قد يصعب على إيران أن تبيع زيتها، وستكون الثانية بمثابة وكالة للعمل مقرها في إيران، وستقوم بمهمة توفير الخدمات الإدارية والفنية لشركة الزيت الإيرانية الوطنية التي ستستحوذ على جميع مقتنيات شركة النفط الأنكلو – إيرانية، وسيكون على رأس هذه الهيئة الثانية عدد من المدراء الإيرانيين للعمل كوكلاء لشركة الزيت الإيرانية الوطنية في حقول الزيت في عبادان، وأنَّ الشكل الذي ستدار فيه هيئة العمل هذه يُعد من أرق نقاط المفاوضات.

ولا تفوتنا مشكلة تذليل نقل الزيت بناقلات بريطانية مخصصة لذلك، حيث إنَّ الزيت لا يصبح كبير قيمة إلا عندما ينقل إلى أولئك الذين يريدون استعماله واستهلاكه.

وقد أصدر المستر ستوكس بلاغاً خاصاً وضحَّ فيه المقترحات الأخيرة التي عرضها على الحكومة الإيرانية لتسوية النزاع حول تأميم البترول، وقد نفى المستر ستوكس في بلاغه أن مقترحاته تهدف إلى انتزاع الاشراف على صناعة البترول من أيدي الإيرانيين أو إلى محاولة إعادة بعث شركة الأنكلو – إيرانية بصورة مختلفة، وقال أن المنظمة التي اقترح إنشائها لإدارة صناعة البترول ستعمل لحساب شركة البترول الوطنية ولن يكون لها شأن في استثمار البترول، بل يكون اهتمامها مقتصراً على الإنتاج، وطلب المستر ستوكس أن يمنح البريطانيون السلطة التامة في إدارة هذه المنظمة، إذ يرون ذلك لا يوافق الفنيون البريطانيون على مواصلة العمل في إيران، وقال إنَّ الحكومة الإيرانية ستحصل على ضمانات بعدم تدخل هذه المنظمة في شؤون إيران الداخلية.

وقد تعدد اجتماع الوفدان المتفاوضان، فبلغ ثمان مرات إلا إنها لم تثمر ثمرتها المرجوة، فقد سلم الدكتور مصدق رئيس الوزارة الإيرانية رد إيران على المقترحات البريطانية الأخيرة، كما أنه أرفق هذا الرد بمقترحات جديدة وهي تقضي بأنْ تبيع إيران إنتاجها من البترول إلى عملائها السابقين وما يفيض من حاجة هؤلاء يباع إلى عملاء جُدد، وتقضي هذه المقترحات أيضاً أن توقع شركة النفط الإيرانية الوطنية اتفاقيات منفصلة مع كل من عملاء إيران السابقين، ونصت المقترحات على أن يبقى خبراء النفط في حقول النفط في إيران بموجب عقود فردية بين كل منهم وبين شركة البترول الإيرانية، وأن يكون من حق إيران استخدام الخبراء من جنسيات مختلفة شريطة أن لا يكونوا من ذي الأغراض السياسية الخاصة، وتتعهد إيران بتسوية جميع الطلبات الشرعية التي تتقدم بها شركة البترول الأنكلو – إيرانية وتحديد التعويضات. ولكن المستر ستوكس رفض قبول هذه المقترحات الإيرانية وأصر على اعتبار المقترحات الإنكليزية نهائية.

وقد قدم المستر ستوكس تقريراً مفصلاً عن سير المفاوضات، وقدمه لحكومته، على الأثر اجتمعت الوزارة البريطانية لدراسة التقرير الذي رفعه رئيس وفدها المفاوض في إيران والذي وصل لندن في يوم ٢٥ آب ١٩٥١ على أثر فشل المفاوضات[xxv].

ولم يصدر بيان رسمي عن نتيجة ما دار من ابحاث في هذه الجلسة، غير أن الدوائر المطلعة تعتقد أن الاتفاق قد تم على أن لا تقوم الحكومة البريطانية من جانبها باتخاذ أية خطوة لمواجهة الحالة في إيران حتى تعلن الأخيرة من جانبها عن الخطوة التالية التي ستخطوها هي.

وتفسر الدوائر المطلعة في لندن ذلك بقولها أن الحكومة البريطانية تهدف من وراء ذلك إلى تحميل إيران كل مسئولية [مسؤولية] قد تنجم في المستقبل عن خلافها مع بريطانيا حول قضية التأميم، وفي هذه الأثناء سيضل العمل في مصافي عبادان معطلاً.

وقد عاد المستر هاريمان إلى امريكا على أثر توقف المحادثات لتقديم تقريراً عن محادثات الزيت الإيراني في إيران، وقد ذكر للصحف أنه على استعداد للعودة إلى طهران لمتابعة محادثاته بشأن قضية الزيت إذا ما طلب منه ذلك، وقال أن الخطوة التالية في هذا الصدد يجب أن تأتي من الجهة الإيرانية، وأعربَّ عن أمله أن يعمل الطرفان على تحسين العلاقات بين البلدين وأن يستأنف المفاوضات في وقت قريب.

ومضى المستر هاريمان يقول: "أن من رأيه أن الإيرانيين لم يتفهموا حقيقة ما ينطوي عليه إنتاج الزيت، وتوزيعه من مشقة وخبرة، وهو من الناحية الأخرى يرى أن شركة الزيت الأنكلو – إيرانية لم تدرك مدى نمو الشعور الوطني في إيران"،

وأختتم المستر هاريمان حديثه بقوله "إنَّ الحالة في إيران قابلة للانفجار، وفي حاجة إلى التدارك، ولكنه لا يرى أي خطر من أن يتسلم الشيوعيون الحكم في إيران في الوقت الحاضر"[xxvi].

وعلى أثر مغادرة الوفد البريطاني المفاوض إيران[xxvii] والوسيط المستر هاريمان ومعظم الفنيين الإنكليز وعوائلهم أذاع الدكتور مصدق رئيس الوزارة الإيرانية بياناً [في ٩ أيلول ١٩٥١][xxviii] أنحى فيه اللوم على بريطانيا لفشل محادثات الزيت الأخيرة، وقال: "إنَّ الحكومة الإيرانية قد أعربت عن استعدادها للتفاوض مع بريطانيا وذلك عن طريق الوساطة التي تقدمت بها الحكومة[الإدارة] الأمريكية، إلا أن الوفد البريطاني تقدم أولاً لسوء الحظ بمقترحات لا تتمشى مع قانون التأميم الإيراني، كما إنها ليست مواتية لمصالح إيران. إنَّ بريطانيا تعرف وجهات نظرنا، ونحنُ على استعداد لاستئناف المفاوضات معها على أساس مركزنا المعروف[xxix]. [وأعلن الدكتور مصدق في مؤتمر صحفي قائلاً: "لم نتوصل إلى نتيجة، كان الأمر بلا قيمة، لقد انتهى كل شيء"][xxx].

وقد اشتد تأزم الموقف في قضية النزاع حول الزيت الإيراني في كل من طهران ولندن، فقد ذكرت الدوائر المطلعة في طهران أن الدكتور مصدق قد قرَّر تجاهل البيان الذي اذاعته بريطانيا ليلة أمس الأول [في ٢٢ آب ١٩٥١] قائلة فيه إنها تعتبر محادثات الزيت الأنكلو – إيرانية في حكم المقطوعة كلية، وسيمثل الدكتور مصدق أمام مجلس النواب الإيراني كما هو مقرر ليطلب إلى المجلس الموافقة على الإنذار الذي اقترح توجيهه لبريطانيا والذي سيقوم بإرساله إلى لندن فور الحصول على هذه الموافقة، ويتوقع بعد ذلك أن ينفذ الدكتور مصدق تهديده بسحب تصريحات الإقامة الممنوحة إلى موظفي الزيت البريطاني (٣٥٠) الباقين في عبادان[xxxi].

وقد أعلن الدكتور مصدق أيضاً في مجلس النواب الإيراني[xxxii] أنه سيقدم إنذاره النهائي ومدته ١٥ يوماً لبريطانيا دون إجراء التصويت على الثقة التي كان قد طلبها من المجلس، وذلك بواسطة المستر هاريمان الوسيط بينهما، أو بواسطة السفير الإيراني في لندن، إذا ما رفض الوسيط ذلك (بأنه – إذا لم تستأنف بريطانيا المفاوضات فإنَّ الموظفين البريطانيين في عبادان سيطردون من البلاد[xxxiii]، وصرح أيضاً الدكتور مصدق إن جميع الأقطار الأوربية وخاصة بريطانيا تريد الإبقاء على الشرق الأوسط في ظل العبودية والعمل على استغلاله).

وذكرت الدوائر الدبلوماسية في لندن إن الحكومة البريطانية ستتجاهل إنذار الدكتور مصدق في حالة ما إذا أقدم فعلاً على إرساله.

وعلى أثر إصرار إيران وعدم تزويدها لبريطانيا بالزيت، اضطرت الحكومة البريطانية أن تعلن بأنها قد سحبت بعض الترتيبات الاستثنائية التي كانت حتى الأن تمنحها لإيران بالنظر للزيت الإيراني من أهمية لاقتصادياتها، وقد جاء في البيان الذي اصدرته وزارة المالية البريطانية أن إيران في الوقت الحاضر تتمتع بتسهيلات خاصة لا تمنح لغير الدول الأعضاء في منطقة الاسترليني [ ] وتحويل الجنيه الاسترليني إلى دولارات، وهي تتمتع أيضاً بحق استخدام الجنيهات الإسترلينية للمدفوعات في المنطقة الإسترلينية، واضاف البيان قائلاً: "إنَّ وقف شحن الزيت من إيران يحتم على بريطانيا صرف مبالغ كبيرة من الدولارات في شراء الزيت بدلاً من الزيت الإيراني، ولهذا السبب كان لزاماً على وزارة المالية البريطانية أن تصدر أمراً تمنع بموجبه جميع المدفوعات الداخلية إلى منطقة الإسترليني والخارجة منها بإذن من وزارة المالية"، وأعلن البيان أيضاً "إنَّ بريطانيا لن تقوم بعد اليوم بتوفير البضائع النادرة التي كانت توفرها لإيران في السابق[xxxiv] بسبب ما لزيت إيران من أهمية لبريطانيا"، واختتمت وزارة المالية بيانها معربة عن أملها بأن لا تدعو الحاج إلى فرض هذه التدابير مدة طويلة، وقال: "إنَّ الغرض من هذه التدابير هو تقييد الضرر الذي أصاب اقتصاديات بريطانيا من جراء عناد الحكومة الإيرانية، وفي الإمكان إلغاء هذه التدابير في أي وقت تمهد فيه حكومة إيران الوصول إلى حل لمشكلة الزيت"[xxxv].

واتخذت الحكومة الإيرانية بدورها إجرائاً [إجراءً] مالياً – بأن منعت أي تعامل بالعملة الأجنبية عن طريق البنك البريطاني لإيران والشرق الأوسط، ستقتصر مثل هذه المعاملات في المستقبل على بنك إيران الوطني، وهذا الإجراء يعني أن البنك البريطاني سيخسر مورده الرئيسي الداخلي، وهو المورد الناتج عن تبديل العملات الأجنبية إلى ريالات إيرانية والعكس بالعكس.

وقد أرسلت الحكومة الإيرانية مذكرة بواسطة السفارة البريطانية في طهران تحتوي على مشروعاً إيرانياً، يقول بوجوب استئناف محادثات الزيت إلا أنه قد رفض هذا المشروع من قبل بريطانيا، وتعتقد المصادر الإيرانية والبريطانية على حدٍ سواء أن المقترحات الإيرانية الأخيرة هي في المقام الأول من وحي البلاط الإمبراطوري.

وقد صرّحَ حسين فاطمي، نائب رئيس الوزارة الإيرانية إن الحكومة الإيرانية لم تتول إعداد هذه المقترحات!

هذا وقد قدمت لجنة الزيت الإيرانية الطلب إلى الموظفين الفنيين البريطانيين في عبادان أن يوقعوا على عقود فردية للعمل في مجلس الزيت الإيراني في غضون عشرة[xxxvi] أيام أو يستعدوا لمغادرة البلاد[xxxvii].

وأعلنت الحكومة الإيرانية أيضاً إن المهندسين البريطانيين (٣٥٠) الذين بقوا في عبادان سيطردون جميعهم من إيران خلال تسعة أيام اعتباراً من يوم الخميس المصادف ٢٧ أيلول ١٩٥١ لمغادرة البلاد، وقد بعثت الحكومة الإيرانية بتعليماتها بهذا الصدد إلى مجلس إدارة الزيت الإيراني في عبادان لتتخذ التدابير لذلك.

وجاء في البيان الإيراني الذي صدر بهذا الخصوص، "إنَّ الأمر بطرد الموظفين البريطانيين لا يعتمد على إعادة فتح باب المفاوضات بين إيران وبريطانيا، ذلك أن إيران تعتبر هذه المفاوضات مقطوعة تماماً"، وأضاف البيان "إنه لم يمنح أي من الموظفين البريطانيين حق الخيار فيما إذا كان يرغب في الإنضمام إلى شركة الزيت الإيرانية الوطنية.

وقد احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الإيرانية على قرارها بطرد الفنيين البريطانيين من عبادان في مطلع الأسبوع القادم، وحذرت الحكومة الإيرانية من ان مثل هذه الخطوة سيكون لها تأثير خطير في العلاقات الإيرانية – البريطانية[xxxviii].

وقد انذرت شركة الزيت البريطانية – الإيرانية موظفيها (٣١٧) المتبقين في عبادان أن يكونوا على استعداد لمغادرت [لمغادرة] البلاد في أية لحظة، وقد امرت الشركة طيارات للركاب بأن تغادر لندن إلى عبادان عند مطلع الأسبوع القادم.

وتأهبت بريطانيا للطلب إلى مجلس الأمن الدولي في أن يصدر أوامره إلى الحكومة الإيرانية للتخفيف من الحملة التي تشنها على مصالح الزيت والرجال الفنيين[xxxix]، كما استدعي السر كلادوين جيب[xl]، كبير مندوبي بريطانيا في مجلس الأمن من إجازته، وسيتوجه إلى مقر عمله في ليك سكسيس، ليحضر اجتماعاً يعقده مجلس الأمن في اسرع وقت ممكن بناءً على دعوة من حكومته[xli].

وسيحث السر كلادوين مجلس الأمن على أن يحمل إيران على الانصياع إلى القرار الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في شهر تموز الماضي[xlii]، والذي يطلب إلى الحكومة الإيرانية الا تفعل ما من شأنه أن يتعارض مع سير العمل بصورة عادية في آبار الزيت، وذلك إلى حين وصول المحكمة إلى قرار نهائي في القضية، وسيحث السر كلادوين مجلس الأمن أيضاً على أن لا تقوم إيران بطرد البريطانيين الفنيين (٣٥٠) الذين صدرت إليهم التعليمات بمغادرة عبادان قبل يوم الخميس القادم[xliii].

واصدرت الحكومة البريطانية بياناً جاء فيه: "إنَّ الحكومة البريطانية ستتخذ جميع الخطوات الفعالة لمنع إيران من بيع الزيت الذي تنتجه شركة الزيت الأنكلو- إيرانية إلى أي فريق ثالث"، وأضاف البيان إلى ذلك قائلاً: "إنَّ الحكومة الإيرانية بمصادرتها ممتلكات شركة الزيت الأنكلو- إيرانية وتدخلها في جميع فروع صناعة الزيت وبتعريضها موظفي الشركة للأعمال الاستفزازية قد أجبرت هذه الشركة على أن تخفض نشاطها إلى الحد الذي لا تستطيع معه أن تعمل شيئاً أكثر من المحافظة على منشآتها"، وأضاف البيان إلى ذلك قائلاً: "إنَّ هذه الأمور تجري في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة البريطانية كل دليل على رغبتها في الوصول إلى تسوية عاجلة ومعقولة"، وقال البيان: "إنَّ الأمر الذي أصدرته الحكومة الإيرانية إلى الموظفين البريطانيين في عبادان بمغادرة الأراضي الإيرانية يعتبر تحدياً منها لمقررات محكمة العدل الدولية، كما وأن هذا الأمر الذي ينافي أبسط مبادئ العرف الدولي قد أوجد موقفاً قد يبرر اللجوء إلى القوة للمحافظة على حقوق بريطانيا ومصالحها في إيران"، وقد جاء قرار بريطانيا بإحالة النزاع الأنكلو-إيراني الذي طال عليه الزمن إلى الأمم المتحدة على أثر محادثات جرت بين المستر[ريجارد أتلي] أتلي[xliv] [Richard Atlee]، رئيس وزراء بريطانيا، من جهة والمستر تشرشل، زعيم المعارضة من جهة أُخرى، وفي غضون ذلك تبادل الرئيس الأمريكي ترومن الرسائل مع المستر أتلي حول القرار الذي اتخذه الدكتور مصدق، رئيس الوزارة الإيرانية، بطرد البقية الباقية من الفنيين البريطانيين من إيران قبل الخميس القادم[xlv].

وقد أبلغت الحكومة الإيرانية كذلك السفارة البريطانية في طهران بإلغاء براءة القنصل البريطاني العام في ولاية خوزستان المشهورة بآبار الزيت، وأنه لم يعد للقنصل المذكور أي عذر للبقاء في البلاد، وقد أبلغ مجلس الزيت الإيراني شركة الزيت الأنكلو- إيرانية في جنوب إيران بأنه قد أصبح في حكم المشرف على جميع منشآت الشركة في عبادان بإستثناء المستشفى ودائرة الحسابات، وصرّحَ المستر ميسون [أليك ميسون، نائب المدير العام لشركة النفط البريطانية – الإيرانية في عبادان] إن المستر روس المدير العام لمصافي عبادان[xlvi]، لا يتوقع أن يحضر في مقر عمله بعد يوم غد، وقد طلبت إدارة شركة الزيت الأنكلو- إيرانية من مقرها في لندن تخصيص ثمان طائرات للاشتراك في عملية إجلاء البريطانيين من عبادان اليوم، وكما إن الحكومة البريطانية أخبرت الشركة بأنها ستهيأ جميع سبل النقل متى تقرّر القيام بعملية الجلاء[xlvii].

وأبلغت الحكومة الإيرانية كبير الضباط البحريين البريطانيين في منطقة الخليج الفارسي [العربي] "إنها لن تسمح للطراد "موريشيس" [موريشيوس][xlviii] المعقود لوائه لهذا الضابط البريطاني بالاقتراب من رصيف الميناء في عبادان يوم الأربعاء القادم [٢ تشرين الأول] لترحيل موظفي الزيت البريطانيين، الذين يفترض منهم أن يرحلوا عن إيران في موعد اقصاه يوم الخميس المصادف ٣ تشرين الأول ١٩٥١، وجاء ذلك في اعقاب طلب كانت السلطات البريطانية قد تقدمت به للسماح لهذا الطراد بأن يرسو بمحاذات الرصيف"، وعلى ذلك ستتولى زوارق بخارية إيرانية نقل هؤلاء الموظفين إلى ظهر الطراد ثم يتوجه بهم الطراد إلى ميناء البصرة، ومن هناك ينقلون بالطائرة إلى بريطانيا، وسيرحل في الوقت نفسه (٣٥٠) عاملاً هندياً وباكستانياً بطريق البحر إلى كراجي وبومباي[xlix].

وعلى أثر الشكوى التي تقدمت بها بريطانيا ضد إيران، أجتمع مجلس الأمن [١٥-١٩ تشرين الأول ١٩٥١] وقرّر بأكثرية تسعة أصوات ضد صوتين هما روسيا [الاتحاد السوفيتي]، ويوغسلافيا بقبول الشكوى والنظر فيها، واما مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا فهو يتضمن الطلب إلى الأمم المتحدة بأن تحول دون طرد إيران بقية الموظفين البريطانيين من عبادان، وهو يحذر من أن الوضع ينطوي على تهديد للسلام والأمن العالميين، وكذلك يطلب مشروع القرار دعوة إيران إلى الانصياع إلى الحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي[l]، والذي يقول: "إنه لا يحق لأي من الفريقين المتنازعين إتخاذ أي عمل من شأنه أن يتدخل في سير العمل العادي في آبار النفط"، وقد ناشد المندوب البريطاني في الخطبة التي القاها، على الأعضاء أن يقوموا بعمل ما يحول دون هذه العملية التي تبدو كأنما هي انتحارية من جانب الحكومة الإيرانية"، وأورد أرقاماً على سبيل تأييد صحته قائلاً: " بأنَّ شركة الزيت الأنكلو- إيرانية قد أودعت أموالاً طائلة على سبيل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والعمرانية في إيران"، وقال " إنَّ الزعم القائل بأن الشركة هي المسؤولة عما بدا من فساد، وترف أو ضيق، إنما هو زعم سخيف لا مبرر له"، وقال أيضاً: "إنه إذا سمح للحكومة الإيرانية بأن تستمر في مسلكها الحالي فإنَّ ذلك سيعتبر ضربة قاصمة توجه إلى جهاز التعاون الدولي بكامله"[li].

واختتم المندوب البريطاني قائلاً: "إنه يترتب على مجلس الأمن صيغة قرار المشروع البريطاني [الذي يعتبر النفط الإيراني مُلك خاص لشركة النفط البريطانية – الإيرانية[lii]] قبل أن تنتهي مدة الانذار الإيراني الموجه إلى البقية الباقية من الفنيين البريطانيين بمغادرة عبادان في يوم الخميس القادم[٣ تشرين الأول ١٩٥١]"[liii].

غادر عبادان اليوم الطراد البريطاني "موريشيس" وعلى ظهره نحو من (٢٧٥) من الموظفين البريطانيين في شركة الزيت الأنكلو- إيرانية، وقد ابحر الطراد صعداً في مياه العرب إلى ميناء البصرة، حيث ينزل الموظفون ويواصلون عودتهم إلى بريطانيا بطريق الجو، وكانت عملية ترحيل موظفي شركة الزيت الأنكلو- إيرانية من عبادان قد بدأت صباح يوم الخميس المصادف ٣ تشرين الأول ١٩٥١ أي قبل ٢٤ ساعة من موعد الأمر الذي أصدرته الحكومة الإيرانية بطردهم[liv].

وقد قامت زوارق شركة الزيت الأنكلو- إيرانية التجارية بنقلهم من ارصفة مصافي عبادان إلى الطراد البريطاني الذي كان راسياً في وسط مجرى النهر[lv].

أما المستر ميسون، ممثل شركة الزيت الأنكلو- إيرانية في عبادان [نائب المدير العام]، والمستر روس، المدير العام فيها، فمن المقرر أن يسافرا إلى البصرة غداً[الجمعة ٤ تشرين الأول ١٩٥١].

وغادرت البصرة صباح ٦ تشرين الأول ١٩٥١ آخر طائرة نقل موظفي الزيت الذين اجلو عن عبادان أخيراً. وكان من بين كبار الموظفين الذين غادروا البصرة المستر روس، المدير العام لمصافي عبادان، والمستر ميسون، ممثل الشركة في جنوب إيران[نائب المدير العام]، والميجر كابار، القنصل البريطاني العام في ولاية خوزستان.

وقد سبق أن وصل إلى بريطانيا فوجان من موظفي عبادان، وكان أحد هذين الفوجين (١٦) ممرضة بريطانية، وقد وصل فوج آخر مدينة جنيف، هذا وقد قامت اليوم مدمرتان بريطانيتان بحراسة تسعة قوارب تابعة لشركة الزيت الأنكلو- إيرانية، وستنسحب غداً ما تبقى من قطع الاسطول البريطاني، وبهذا تنتهي عملية المراقبة التي استمرت ثلاثة أشهر- أي منذ بدء أزمة الزيت الإيراني[lvi].

هذا ولم تزل الأزمة قائمة بين الحكومتين البريطانية – الإيرانية وقد احتكمتا لدى هيئة الأمم المتحدة، وقد سافر الدكتور مصدق [في ٧ تشرين الأول ١٩٥١]، رئيس وزراء إيران ليبسط وجهة نظر حكومته أمام المجلس على أثر شكوى بريطانيا على إيران[lvii]، ولا تزال القضية مؤجلة بمحكمة العدل في لاهاي، حيث لم تبت حكمها فيها[lviii].

ويبدو أن بريطانيا أرادت أن تجعل من الساحة الدولية مكاناً لكسب التأييد والدعم لقضيتها، لكن الذي حدث عكس ذلك تماماً، فقد وجد الدكتور مصدق في تلك الساحة فرصته الذهبية لإضفاء الشرعية لقرار التأميم، واستطاعت إيران أن تحقق ذلك النجاح بمهارة مصدق وحنكته.

ومن هنا يمكن القول إن مرحلة التأميم لشركة النفط في إيران مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى التي تم تناولها في هذه المخطوطة، حيث بدأت منذ مصادقة الشاه عليه في ١ أيار ١٩٥١ وانتهاءً بـ ١٩ تشرين الأول من العام ذاته عندما أجل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - بإقتراح من مندوب فرنسا- مناقشته للشكوى التي تقدمت بها بريطانيا، وكذلك سحب الموظفين البريطانيين من عبادان بعد خدمة طويلة قاربت الخمسين عاماً مع الشركة[lix].

الخاتمة

تسمح لنا الحقائق والمقارنات والتحليلات التي أوردناها في هذا البحث، بالوصول إلى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بتاريخ مسألة تأميم النفط الإيراني وانعكاسها على سياسة البلاد الداخلية والخارجية على حدٍ سواء:

شكلت تلك المرحلة بأحداثها والتغيرات التي أسفرت عنها، مرحلة مهمة وبارزة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، شأنه في ذلك شأن شعوب العالم الأخرى، والرغبة في التحرر من الاستغلال والعبودية الأجنبية، إذ عُدت قضية الدكتور مصدق محاولة حقيقية للتحرر من الاستعمار البريطاني واستغلاله لثروات إيران النفطية.

كانت إيران تتمتع بأهمية كبيرة في السياسة البريطانية، وذلك نابع من موارد الطاقة الهائلة التي تمتلكها، ودورها في السياسة الإقليمية أيضاً، لذا لم يكن من الهين على حكومة لندن التخلي عن تلك البقعة بالسهولة التي كان يتوقعها بعض المختصين بهذا الشأن.

بقدر ما كان وصول الدكتور مصدق للسلطة لحظة تاريخية للإيرانيين، كان صدمة للبريطانيين، فقد كانوا معتادين على التلاعب برؤساء الوزارات الإيرانيين كما لو كانوا قطعاً من الشطرنج، وفجأة وجدوا أنفسهم في مواجهة رئيس وزراء يكن لهم الكراهية.

يتضح من خلال هذه الدراسة إن حكومة الدكتور مصدق كانت غير مستعدة لأن تنظر في أي تسوية تتضمن عودة شركة النفط البريطانية – الإيرانية بأي حلة كانت، بصرف النظر عن إمكان تحسن الشروط الجديدة بالنسبة إلى إيران مقارنة بالاتفاقات السابقة.

وأخيراً يبدو أن صاحب المخطوطة لم يكن ميالاً لجانب حكومة الدكتور مصدق، وهذا واضح من سياق كتابته للكثير من المواقف، فقد لمسنا موقفاً يعاتب فيه الحكومة الإيرانية وعدم قبولها للمقترحات البريطانية، بل أنه امتدح بريطانيا في بعضاً منها، معتبراً إياه الدولة الحامية لدول الشرق والمناهضة للاستغلال الاستعماري، وهذا بطبيعة الحال يجانب الحقيقة كثيراً، ومع ذلك نرى من المفيد اخراج هذه الدراسة كي يستفيد منها المختصون بهذا الجانب.

بعض الشخصيات التي رافقت قضية الزيت في ايران ١٩٥١ م[lx]

السفير البريطاني: فرنسيس شبرد[lxi]

السفير الامريكي: الدكتور جريدي[lxii]

رئيس الوفد البريطاني:	المستر ستوكس[lxiii]
الوسيط الامريكي:	المستر هاريمان[lxiv]
رئيس وزراء ايران:	الدكتور مصدق
نائب رئيس وزراء ايران:	حسين فاطمي
رئيس الوفد الايراني:	السيد محمد علي
سكرتير مجلس إدارة الزيت:	حسين مكي
الزعيم الديني:	السيد ابي القاسم الكاشاني
الزعيم الديني:	السيد حسن إمامي

هوامش البحث

([i]) إنَّ قانون تأميم النفط الإيراني لا يرجع لعام ١٩٥١ فحسب، بل كانت هناك مناقشات طويلة منذ عام ١٩٤٧ بخصوص هذا الشأن، وقد احتدمت تلك النقاشات خصوصاً بعد الاعلان عن اتفاقية "كاس – كلشائيان Gass - Gulshaiyan" التي وقعت في ١٧ تموز ١٩٤٩، ومن ثُم عرضها على المجلس الخامس عشر في ١٩ تموز من العام ذاته، دون أن تمرر بسبب اعتراض بعض النواب عليها، فضلاً عن قرب مدة نهاية ذلك المجلس التشريعية التي كان من المؤمل انتهاؤها في ٢٨ تموز ١٩٤٩. وعندما أفتتح المجلس الجديد "السادس عشر" في ٩ شباط ١٩٥٠، قرر هذا المجلس إحالة الاتفاقية إلى لجنة نفطية لتقرير مصيرها بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٠، وتشكلت على اثر ذلك لجنة من ثمانية عشر عضواً من ضمنهم الدكتور مصدق، وعقدت اللجنة خمسة وعشرين اجتماعاً، من اجتماعها الأول في ٢٦ حزيران ١٩٥٠ وحتى ٢٥ تشرين الثاني من العام نفسه، وهو اليوم الذي قدمت فيه اللجنة تقريرها للمجلس الذي نصَّ على "إنَّ هذه الاتفاقية لا تضمن مصالح إيران الوطنية، وتعلن اللجنة على معارضتها لها لهذا السبب"، ثُم أمر المجلس بتشكيل لجنة أخرى للنظر في مسألة الاتفاقية النفطية مع بريطانيا، وقد ترأسها الدكتور مصدق أيضاً، والتي تبنت بالإجماع في ٨ آذار ١٩٥١ تأميم صناعة النفط، وفي ١٥ آذار صادق جميع اعضاء مجلس النواب على توصية اللجنة النفطية بتأميم النفط، وفي ٢٠ آذار صادق مجلس الشيوخ بالأجماع على مبدأ التأميم، ولاستكمال قرار التأميم كانت هناك خطوة أخرى يتوجب اتخاذها وهي أن المصادقة على توصية اللجنة تتطلب التصديق على قانون التأميم الذي تضمن تسع مواد، وكانت اللجنة النفطية هي التي أعدت هذا القانون، وفي ٢٨ نيسان ١٩٥١ وافق مجلس النواب بالأجماع على ذلك القانون، وأوصى بأن يقوم الشاه بتعيين الدكتور مصدق رئيساً للوزراء، وفي ٣٠ نيسان وافق مجلس الشيوخ بالأجماع على ذلك القانون، وأعلنه الشاه قانوناً للدولة اعتباراً من ١ آيار عام ١٩٥١. للمزيد من التفاصيل. يراجع: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣، تعريب: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (سلسلة إيران والخليج العربي رقم ٢٠)، البصرة، ١٩٨٤، ص٢١٠ – ٢٢١؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر-الجزء الثاني، دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠١٠، ص١٣٣ وما بعدها.

([ii]) عرفت بعد التأميم بشركة النفط الوطنية الإيرانية.

([iii]) توجد معلومات قيمة عن هذا الموضوع في:

Fakhreddin Azimi, Iran- The Crisis of Democracy 1941 – 1953, Published by I. B. Tauris & Co. Ltd, London, 1998, Pp. 147-170.

([iv]) راجع بهذا الصدد:

Neveen Abdelrehim, Josephine Maltby & Steven Toms, Oil Nationalisation and Managerial Response: The Anglo-Iranian Oil Company, 1951, University of York, 2009, Pp.7-15, And P.55.

([v]) اطلق على عملية الاستيلاء على نفط إيران في عشرينات القرن العشرين "غنيمة من أرض الأحلام تفوق كل ما حلمنا به"

([vi]) Neveen Abdelrehim, Op, Cit., P11.

([vii]) Maysam Behravesh, The Formative Years of Anglo-Iranian Relations (1907-1953): Colonial Scramble for Iran and Its Political Legacy, Published in: Digest of Middle East Studies, Lund University, Lund, Sweden , 2012, P.393.

([viii]) كانت واشنطن تعارض – من حيث المبدأ- الإمبريالية ذات الاسلوب القديم، وتريد أن تمد سلطتها ونفوذها في إيران وتكبح مد الشيوعية أيضاً. أنظر: هوما كاتوزيان، مصدّق والصراع على السلطة في إيران، تعريب: الطيب الحصني، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص١٨١.

([ix]) كتب وودهاوس في مرحلة لاحقة عن ذلك الأمر قائلاً: "لم أكن أرغب في أن أُتهم بمحاولة استغلال الأمريكيين لمصلحة بريطانيا، لذا فقد قررت أن أؤكد على الخطر الشيوعي الذي تمثله إيران بدلاً من حاجتنا لاستعادة السيطرة على صناعة النفط. أنظر:

Bridget Marie Heing, Iranian Democracy: A Century of Struggle, Setback, and Progress, Washington University In Saint Louis, University College International Affairs, 2013, P.27.

([x]) David Painter, The United States, Great Britain and Mossadegh, Georgetown university, Washington, 1993, Pp. 339-340; Maysam Behravesh, Op, Cit., P. 396.

([xi]) ولعل من أهم تلك الدراسات (العربية والمعربة): ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق - حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٨؛ آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط في إيران ١٩٥١ - ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة – كلية الآداب، ٢٠٠١؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول ...؛ خضير البديري، دكتور مصدّق والعراق- موقف الرأي العام من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠ – ١٩٥٣، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢؛ ستيفن كينزر، اتباع الشاه – انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط، تعريب: سهى الشامي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط٢، ٢٠١٤؛ هوما كاتوزيان، المصدر السابق؛ غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر- إيران في العصر البهلوي، تعريب عبد الرحيم الحمراني، دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٨، ص٩١- ١١٧. هذا بعض مما كتب عن مسألة الدكتور مصدق وتأميم النفط، أما المصادر الأجنبية فقد كتب بهذا الصدد العديد من الكتابات القيمة التي لا يسع المجال لذكرها.

([xii]) ورد في غلاف المخطوطة العنوان "حوادث عبادان وتطورها ١٩٥١"، بينما كُتب في الورقة الأولى التي تلت الغلاف العنوان "ملخص مشكلة الزيت الإيراني ومغادرة الانكليز لإيران وذلك في النصف الأخير من سنة ١٩٥١م".

([xiii]) يبدو من سير الأحداث وتطورها أن بريطانيا لم تنسحب لوحدها عن إيران، وإنما بضغوط حكومة الدكتور مصدق والانذار الذي وجهه لحكومة لندن بسحب موظفيها، لذا اضطرت بريطانيا لإجلاء موظفيها وإبعادهم عن إيران في تشرين الأول ١٩٥١.

([xiv]) هو أحد أثرياء الطبقة الراقية في بريطانيا، ولم يكن يملك أي خبرة في شؤون الشرق الأوسط، وقد وصل إلى طهران في ٤ آب ١٩٥١. أنظر: فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-كلية الآداب، ١٩٩٣، ص٨٩؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٩؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦١. وللاطلاع على مهمة ستوكس. يمكن الرجوع إلى: فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص٨٩-٩٤؛ بارى روبين، جنك قدرتها در ايران، ترجمه محمود مشرقى، ناشر اشتيبانى، تهران، ١٣٦٣ ش، ص٧٠؛ ايرج ذوقى، مسائل سياسى – اقتصادى نفت ايران، انتشارات بازنك، تهران، ١٣٧٠ ش، ص٢٧٨.

([xv]) ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦١.

([xvi]) لقد سبق لبريطانيا أن بعثت في ١٠ حزيران ١٩٥١ "باسيل جاكسون Basil Jackson" معاون مدير الشركة البريطانية في لندن إلى طهران لمفاوضة الدكتور مصدق قبل إرسالها لريتشلرد ستوكس. أما بالنسبة للمقترحات التي جاء بها ستوكس لإيران فإنها تتلخص باعتماد مبدأ المناصفة في الارباح، وإنشاء هيئتين للشراء والتشغيل بإشراف شركة النفط البريطانية – الإيرانية، وهو ما لا يتفق مع مبدأ التأميم الذي طالبت به حكومة الدكتور مصدق، فكان من الطبيعي أن يلقى الرفض من جانب حكومة طهران. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٥؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٢؛ لقمان عبدالله محمد، الجبهة الوطنية دورها في السياسة الإيرانية ١٩٤٩-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل- كلية التربية، ٢٠٠٨، ص٦٨.

([xvii]) وهو دابليو أفريل هاريمان، سياسي ودبلوماسي بارع ولد عام ١٨٩١، انتسب للحزب الجمهوري ثم عدل منه للحزب الديمقراطي في عام ١٩٢٧، عمل سفيراً لبلاده في الاتحاد السوفيتي ١٩٤٣ – ١٩٤٦ ثم في بريطانيا ١٩٤٦، وبعدها حاكم لنيويورك ١٩٥٥ – ١٩٥٨، فضلاً عن إدارته لمشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية. أنظر: آراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص٦٧.

([xviii]) تباينت المصادر في تحديد تاريخ وصول الوسيط الأمريكي، فقد ذكر رمضاني أن وصول هاريمان إلى طهران كان في ١٣ تموز ١٩٥١ . بينما ذكره كاتوزيان في ١٤ تموز ١٩٥١. في حين جاء عند البعض في ١٥ تموز ١٩٥١. أنظر بالترتيب: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٣؛ هوما كاتوزيان، المصدر السابق، ص١٨١؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٥٤؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص٨٦؛ آراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص٧١؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٨؛ خضير البديري، دكتور مصدق...، ص١٥٥.

بعد أن تأزم الموقف بين طهران ولندن، خشيت واشنطن من أن يؤدي ذلك إلى الصدام المباشر بين البلدين، لذا بعث الرئيس الأمريكي ترومان برسالة شخصية إلى الدكتور مصدق جاء فيها: "...، سيدي رئيس الوزراء، إن لديّ رغبة صادقة في تقديم المساعدة بقدر الإمكان في تلك الظروف، وقد ناقشت ذلك بالتفصيل مع السيد أفريل هاريمان الذي تعتبر كما تعلم

أحد مستشارينا المقربين والبارزين، وإذا رغبت في استقباله فإنني على استعداد لأن أرسله إلى طهران بصفته مندوبي الشخصي كي يناقش معكم ذلك الموقف العاجل". للاطلاع على بعثة هاريمان. يراجع:
David Painter, Op, Cit., Pp.335-336.

([xix]) يذكر إن الدكتور مصدق وجه سؤالاً إلى ستوكس في أول لقائه قائلاً له: "هل تعتنق المذهب الكاثوليكي"، وعندما أجاب ستوكس بالإيجاب، أخبره الدكتور مصدق بأنه غير مناسب لتلك المهمة لأن الكاثوليك لا يؤمنون بالطلاق، وإيران على وشك أن تعلن الطلاق من شركة النفط البريطانية – الإيرانية. أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٢. اما بخصوص المقترحات التي جاء بها، فقد ذكر البعض إنها ثمان مقترحات وليست أربع. أنظر: آراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص٧٥؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٩.

([xx]) حسب المصادر الفارسية هذه المقترحات تعود للوسيط الأمريكي هاريمان بعد مناقشته للدكتور مصدق. راجع بهذا الصدد: اسناد نفت، وزاره خارجيه، تهران، ١٣٣٠ ش، ص٣٦٦-٣٦٧.

([xxi]) كان جواب الدكتور مصدق على مقترحات ستوكس هو الاعلان عن استعداده للتفاوض بشأن ثلاث نقاط فحسب، وهي استمرار إيران في بيع النفط لبريطانيا، ووضع الفنيين البريطانيين في خدمة شركة النفط الإيرانية الوطنية، والأموال التي يجب على إيران سدادها في مقابل أصول شركة النفط البريطانية – الإيرانية التي أممتها. أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٢-١٦٣.

([xxii]) هو اليوم الذي وقع فيه محمد رضا شاه على قانون التأميم، وفي ١٥ أيار ١٩٥١ صوت المجلس لصالح قبول مبدأ تأميم النفط في إيران. ينظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٤٠، ١٤٢.

([xxiii]) ربما غاب عن بال مؤلف المخطوطة إن الشعب الإيراني في ذلك الوقت كان يعيش في فقر مدقع وحال مزرية وتحديداً سكان مدينة عبادان وموظفيها، في الوقت الذي كانت تجني فيه شركة النفط البريطانية – الإيرانية أرباحاً خيالية جداً، ولعل في برقية الوسيط الأمريكي هاريمان ما يثبت ذلك عندما كتب إلى الرئيس ترومان قائلاً: "إنَّ الأحياء العشوائية التي شاهدتها في عبادان هي أردأ من أن تصلح مساكن لموظفي شركة نفط غربية كبرى". أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٣.

([xxiv]) يقصد بها شركة النفط الإيرانية الوطنية التي تأسست في اعقاب التأميم .

([xxv]) كانت برقية ستوكس الأخيرة قد لقيت الرفض من قبل حكومة لندن، وطلبت منه عدم القيام بالمزيد من التنازلات وقطع المباحثات والعودة إلى بريطانيا. أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٤.

([xxvi]) كان مسؤولي بريطانيا والولايات المتحدة دائماً ما يبررون تدخلاتهم في شؤون إيران الخشية من التدخل السوفيتي في شمال إيران. أنظر: Bridget Marie Heing, Op, Cit., P.27.

([xxvii]) غادر ستوكس ورفاقه إيران بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥١. أنظر: احمد ناسخ لنكرودى، موج نفت از امتياز تاقر داد، اطلاعات، تهران، ١٣٨٤ ش، ص١٨٤؛ محمد على موحد، دو سال اخر – رفورم تا انقلاب، انتشارات امير كبير، تهران، ١٦٣٦ ش، ص٢٣٦؛ آراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص٧٨؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٤.

([xxviii]) خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٩.

([xxix]) المخطوطة، ص١١.

([xxx]) نقلاً عن: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٤.

([xxxi]) المخطوطة، ص١١.

وقد جاء في المصادر المتعلقة بهذا الشأن إن عدد الموظفين (٣٠٠) موظف من الإداريين فقط.

([xxxii]) جاء في بعض المصادر أن ذلك الاعلان كان أمام مجلس الشيوخ وليس النواب. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٥.

([xxxiii]) كان الدكتور مصدق قد اقترح أمام مجلس الشيوخ الإيراني في ٥ أيلول ١٩٥١ إعطاء بريطانيا مدة اسبوعين لاستئناف المفاوضات أو تقديم مقترحات مقابلة أو كبديل لما اقترحه ستوكس، وإلا ستلغى تصاريح الفنيين البريطانيين للإقامة في إيران. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

([xxxiv]) وهي السكر والصلب.

([xxxv]) المخطوطة، ص١٣.

لقد فرضت الحكومة البريطانية سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران في ٢٢ آب ١٩٥١، فقد منعت تصدير السكر والصلب لإيران، وحظرت وصول الإيرانيين إلى حساباتهم بالعملة الصعبة في البنوك البريطانية، وأمرت بسحب الموظفين البريطانيين من عبادان وإبقاء (٣٠٠) موظف من الإداريين فقط. أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٦٤.

([xxxvi]) وردت في المخطوطة "بحر" .

([xxxvii]) المخطوطة، ص١٤.

ويذكر أنه سبق للدكتور مصدق أن توجه بمناشدة للفنيين البريطانيين في عبادان بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥١، اخبرهم فيها بأن إيران ترغب في الاستفادة من خبراتهم، ووعدهم بأنهم إذا مكثوا في وظائفهم فإن بلاده سترحب بهم بشدة. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٠؛ خضير البديري، دكتور مصدق...، ص١٥٣. لكن التاريخ جاء عنده في ٢١ حزيران ١٩٥١؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٤٨. لكن عند الأخير جاء التاريخ في ٢٨ حزيران ١٩٥١. لقمان عبدالله محمد، المصدر السابق، ص٦٩.

لكن بعد تعثر المفاوضات بين الطرفين، طلب الدكتور مصدق من الهيئة النفطية في ٢٥ أيلول ١٩٥١ إبلاغ الخبراء البريطانيين بأنه "نظراً لعدم موافقتهم على العمل مع شركة النفط الإيرانية الوطنية، فإنَّ وجودهم في إيران أصبح غير مرغوب فيه، وليس هناك ما يدعو إلى بقائهم في عبادان"، وامهلهم أسبوع واحد فقط ابتداءً من ٢٧ أيلول ١٩٥١. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٦؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٥٠.

([xxxviii]) المخطوطة، ص١٥ – ١٦.

ولم تكتف بريطانيا بذلك، بل حشدت اسطولها الحربي في مياه الخليج العربي، كوسيلة ضغط وتهديد للحكومة الإيرانية خلال المدة بين آذار وتموز ١٩٥١. أنظر: ايرفاند ابراهيميان، إيران بين ثورتين، تعريب مديرية التطوير القتالي، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٨٥؛ لقمان عبدالله محمد، المصدر السابق، ص٦٦.

([xxxix]) رفعت بريطانيا دعوى قضائية ضد إيران في محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٥١، ومن ثُم صدور قرار المحكمة في ٥ تموز ١٩٥١ والذي لم تلتزم به طهران، جاء بعدها التحرك الثاني لبريطانيا بهذا المجال فرفعت دعوى أخرى في ٢٨ أيلول ١٩٥١ بعد أن اعطى الدكتور مصدق مهلة أمدها أسبوع واحد لمغادرة الفنيين البريطانيين في ابتداءً من ٢٧ أيلول ١٩٥١. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٧؛ خضير البديري، دكتور مصدق...، ص١٥٥؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٣؛ علىرضا امينى، تحولات سياسى واجتماعى ايران در دوران بهلوى، صداى معاصر، تهران، ١٣٨١ ش، ص٢١٩.

([xl]) السرغلادون جيب Sir Gladwyn Jebb .

([xli]) كتب هنري جريدي، السفير الأمريكي في طهران، بهذا الصدد مقالاً في احدى الصحف الأجنبية "إنَّ البريطانيين يعطون بحماقة شديدة الفرصة للإيرانيين لعرض قضيتهم أمام العالم في محفل ضخم وتوضيح ظلم شركة النفط للشعب الإيراني وكيف تعمل الرأسمالية الغربية على التحكم في الدول النامية بل أحياناً تحطيمها". أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٧٣.

([xlii]) يقصد به توصية محكمة العدل الدولية وليس قرار، التي صدرت في ٥ تموز ١٩٥١ والتي نصَّت على السماح لشركة النفط بالعمل أثناء سير المفاوضات، ولكن إيران رفضت ذلك، وأكد المسؤولون الإيرانيون أن اتفاق ١٩٣٣ عقد بين إيران وشركة النفط "خاصة"، وهكذا فإن محكمة العدل الدولية لا تملك حق التدخل، ورفض الوزير الإيراني المفوض في لاهاي تلك التوصية باعتبارها "باطلة" كونها تعد تدخلاً في شؤون إيران الداخلية. ينظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٧؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٤٧-١٤٨؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٥١.

([xliii]) المخطوطة، ص١٦-١٧.

([xliv]) كان رئيس وزراء بريطانيا (أتلي) اشتراكياً وقد ساهم في وضع خطط لتأميم بعض الصناعات الأساسية في بريطانيا. ينظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٤٣.

([xlv]) المخطوطة، ص١٨.

([xlvi]) جاء في بعض المصادر أن المدير العام لشركة النفط الأنكلو – إيرانية هو "أرك سي. دريك Eric C. Drake . أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٢٩.

([xlvii]) المخطوطة، ص١٩.

([xlviii]) صدرت الأوامر لهذا الطراد بالتوجه إلى مياه الخليج العربي منذ ٢٦ حزيران ١٩٥١. أنظر: خضير مظلوم فرحان البديري، فصول، ص١٤٦.

([xlix]) المخطوطة، ص١٩-٢٠.

([l]) يقصد به توصية ٥ تموز ١٩٥١.

([li]) المخطوطة، ص٢١.

([lii]) ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٧٦.

([liii]) عقد مجلس الأمن جلسته الأولى في ١ تشرين الأول ١٩٥١ أي قبل وصول الدكتور مصدق إلى نيويورك التي نزل فيها بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٥١، وقبل هذا التاريخ عرضَ مندوب بريطانيا مشروع حكومته والذي طالب مجلس الأمن باتخاذه، غير أن اللهيار صالح مندوب إيران في هيئة الأمم المتحدة طلب تأجيل الجلسة لحين وصول الدكتور مصدق وحضوره اجتماع المجلس، وقد وافق "جواو كارلوس مونيز" رئيس المجلس، على التأجيل. ثُم باشر المجلس جلساته بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٥١. وللاطلاع على خطبة المندوب البريطاني. أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٨؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٧٧.

([liv]) المخطوطة، ص٢٢.

([lv]) المخطوطة، ص٢٢.

([lvi]) المخطوطة، ص٢٣.

([lvii]) وصل الدكتور مصدق إلى نيويورك في ٨ تشرين الأول ١٩٥١، وفي ١٥ من الشهر والسنة ذاتها عقد مجلس الأمن جلسته التي استمع فيها لوجهة نظر الحكومة الإيرانية التي نقلها رئيس الوزراء الإيراني الدكتور مصدق. وللاطلاع على كلمة الدكتور مصدق في مجلس الأمن. أنظر: ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.

([lviii]) المخطوطة، ص٢٤.

انهى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة جلساته بخصوص تلك الأزمة في ١٩ تشرين الأول ١٩٥١، واعلن في البيان الختامي له "تأجيل مناقشة ذلك الأمر لأجل غير مسمى". أنظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٢٤١؛ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول...، ص١٥١؛ ستيفن كينزر، المصدر السابق، ص١٨٤؛ مصطفى فاتح، بنجاه سال نفت ايران، از انتشارات شركه سهامى جر، تهران، ١٣٣٥ ش، ٥٧٠.

([lix]) وظلت القضية معلقة حتى تدخل المخابرات الأمريكية وبالتعاون مع المخابرات البريطانية للإطاحة بحكومة الدكتور مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣. وللوقف على الدور الأمريكي من قضية تأميم النفط الإيراني. يراجع: آراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق؛ Maysam Behravesh, Op, Cit., P. 395-396.

([lx]) لقد ورد هذا التوضيح في بداية المخطوطة بعد ورقة العنوان مباشرة، وقد ارتأينا ذكره في هذا المقام حفاظاً على نطاق البحث العلمي.

([lxi]) فرانسيس شيبرد Francis Shepherd .

([lxii]) هنري ف. كريدي Henry F. Gredi.

([lxiii]) ريتشارد ستوكس Richard Stokes .

([lxiv]) أفريل هاريمان Averell Harriman .

المصادر والمراجع

الوثائق الاجنبية:

(١) اسناد نفت، وزاره خارجيه، تهران، ١٣٣٠ ش.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

(١) ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق - حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٨.

(٢) آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط في إيران ١٩٥١ - ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة – كلية الآداب، ٢٠٠١.

(٣) فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-كلية الآداب، ١٩٩٣

(٤) لقمان عبدالله محمد، الجبهة الوطنية دورها في السياسة الإيرانية ١٩٤٩-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل- كلية التربية، ٢٠٠٨.

الكتب العربية والمعربة:

(١) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣، تعريب: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (سلسلة إيران والخليج العربي رقم ٢٠)، البصرة، ١٩٨٤.

(٢) خضير مظلوم فرحان البديري، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر-الجزء الثاني، دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠١٠.

(٣) هوما كاتوزيان، مصدّق والصراع على السلطة في إيران، تعريب: الطيب الحصني، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

(٤) خضير البديري، دكتور مصدّق والعراق- موقف الرأي العام من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠ – ١٩٥٣، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢.

(٥) ستيفن كينزر، اتباع الشاه – انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط، تعريب: سهى الشامي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط٢، ٢٠١٤.

(٦) غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر- إيران في العصر البهلوي، تعريب عبد الرحيم الحمراني، دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٨.
(٧) ايرفاند ابراهيميان، إيران بين ثورتين، تعريب مديرية التطوير القتالي، بغداد، ١٩٨٦.

الكتب الأجنبية:

(1) Fakhreddin Azimi, Iran- The Crisis of Democracy 1941 – 1953, Published by I. B. Tauris & Co. Ltd, London, 1998.
(2) Neveen Abdelrehim, Josephine Maltby & Steven Toms, Oil Nationalisation and Managerial Response: The Anglo-Iranian Oil Company, 1951, University of York, 2009.
(3) Maysam Behravesh, The Formative Years of Anglo-Iranian Relations (1907-1953): Colonial Scramble for Iran and Its Political Legacy, Published in: Digest of Middle East Studies, Lund University, Lund, Sweden , 2012.
(4) Bridget Marie Heing, Iranian Democracy: A Century of Struggle, Setback, and Progress, Washington University In Saint Louis, University College International Affairs, 2013.
(5) David Painter, The United States, Great Britain and Mossadegh, Georgetown university, Washington, 1993.

(٥) بارى روبين، جنك قدرتها در ايران، ترجمه محمود مشرقى، ناشر اشتيبانى، تهران، ١٣٦٣ ش.
(٦) ايرج ذوقى، مسائل سياسى – اقتصادى نفت ايران، انتشارات بازنك، تهران، ١٣٧٠ ش.
(٧) احمد ناسخ لنكرودى، موج نفت از امتياز تاقر داد، اطلاعات، تهران، ١٣٨٤ ش.
(٨) محمد على موحد، دو سال اخر – رفورم تا انقلاب، انتشارات امير كبير، تهران، ١٦٣٦ ش.
(٩) علىرضا امينى، تحولات سياسى واجتماعى ايران در دوران بهلوى، صداى معاصر، تهران، ١٣٨١ ش.
(١٠) مصطفى فاتح، بنجاه سال نفت ايران، از انتشارات شركه سهامى جر، تهران، ١٣٣٥ ش.